د.أحمد حسين البدري* : الفساد في العراق.... الشفافية غائبة ... والكبار مشاركون (رؤية اقتصادية)

لا يمكن اخفاء او انكار حقيقة ان التصدي لموضوع الفساد في العراق وكبار الفاسدين واحزابهم والى المجموعات المسلحة التي تقف خلفهم لا يخلوا من مجازفة في ظل الانفلات الامني وعدم الاستقرار السياسي وغياب الدولة، لكن الامانة العلمية وخيرات هذا البلد الذي ما بخل بها على ابناءه قط، ولاسيما الكاتب لهذا المقال، تجبرنا الى نقل حقيقة ما يمر به الوضع الاقتصادي المزري لان العالم بدأ ينتقل بشكل كبير الى استغلال الطاقات المتجددة في توليد الطاقة والتخلي تدريجا الاعتماد على النفط ولكن مازالت موازنة الدولة العراقية تعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط، ولكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا! هل ان مشكلة العراق الاقتصادية تكمن في الاعتماد الكبير على عائدات تصدير النفط الخام فقط؟

في الحقيقة ان مشكلة الاقتصاد العراقي تقع في عدة قضايا، في مقدمتها استشراء الفساد المالي والإداري والذي يقف عائقاً امام تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية وكذلك في سوء استخدام هذه العائدات الضخمة في عملية التنمية الاقتصادية. وفقا الى بيانات وزارة المالية دائرة المحاسبة بلغت مجموع الايرادات الفعلية لسنة 2021 حوالي (109) تريليون دينار، شكلت الايرادات النفطية ما نسبة (88,6%) من اجمالي الايرادات الفعلية، بينما شكلت الايرادات غير النفطية (11,4%). وكان في المخطط للحكومة الحصول على ايرادات غير نفطية تصل تقريبا الى (20) تريليون دينار, ولكن ما تحقق فعلاً تقريبا (12) تريليون دينار[1]، وذلك على عكس من ما تضمّنتهُ ورقة الاصلاح من تأكيد على زيادة مساهمة الايرادات غير النفطية, ولاسيّما زيادة الحصيلة من الضرائب، بما يتناسب مع حجم الأوعية الضريبية المتاحة، عن طريق تنفيذ اصلاحات على مستوى الادارة الضريبية, سواء ما يتعلق بالضرائب المباشرة (الضرائب على الدخول والثروات) أو الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع ورسوم الانتاج), إلاّ أنّ

الحصيلة من الضرائب لم تشهد تطوراً ملحوظاً, حيث لم تشكّل نسبة مجموع الضرائب سوى (4,2%) من اجمالي الايرادات الفعلية للميزانية, كما أنّها لا تتجاوز (1,5%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي, ممّا يعني استمرار الحصيلة المتدنية للضرائب وانخفاض أهميتها النسبية من اجمالي الايرادات مقارنةً بالبلدان الريعية الأخرى. وهذا يثير الكثير من التساؤلات عن دور الفساد في انخفاض التحصيل الضريبي والكمركي

في المقابل ذكرت هيئة النزهة الاتحادية في تقريرها السنوي لعام 2021، ان مجموع الاموال العامة التي تمت إعادتها الى حساب الخزينة العامة تبلغ حوالي (642) مليار دينار عراقي وتقريبا (10) مليارات دولار امريكي. كما صنف التقرير اعلاه المتهمين وفق منصب المتهم، وقد بلغ (11) وزير وما بدرجته متهما ، و(171) درجات خاصة ومدراء عامون ومن بدرجتهم، (4429) دون ذلك متهما. وقد بلغ اعداد المتهمين المتلبسين بالجرم المشهود (413) متهما، وقد صنفوا على وفق جريمة الفساد المرتكبة كالاتي[2]:-

نوع الجريمة	عدد المتهمين	النسبة
الاضرار بالمال العام	83	%20,10
الرشوة	82	%19,85
الاختلاس	55	%13,32
تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	43	%10,41
التزوير	18	%4,36
اخرى	132	%31,96
المجموع	413	%100

أوراق سياسات في محاربة الفساد

لا يمكن حصر المبالغ المسروقة والمهدرة نتيجة لظاهرة الفساد المخفية وبالتالي عدم مقدرة قياس المشاريع والبنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فيما اذا تم استخدام هذه الاموال. الا انه يمكن الشعور بتأثير الفساد على الوضع الاجتماعي والسياسي ومن ثم الوضع الاقتصادي في العراق من خلال عدة طرق يقع في مقدمتها استياء وتهرب الجمهور من دفع الضرائب بسبب انعدم ثقتهم بالدولة ، خلق طبقات اجتماعية غنية واخرى فقيرة معدمة بسبب التوزيع الغير العادل للثروة والدخول، مما نتج عنه التظاهرات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتفشي ظاهرة البطالة ، تأخر اقرار الموازنات في كل سنة وعدم اقرارها في بعض السنوات، مما اثر بصورة مباشرة على تلكؤ العدد من مشاريع البنى التحتية. قد تسبب عدم إقرار الموازنات بهدر اموال طائلة نتيجة نقص الإيرادات بسبب عدم تطبيق خطة الحكومة المالية المتمثلة بالموازنة والتي ستتضمن بالضرورة إجراءات تعظيم الايرادات. وبما أن المصروفات والتي دائما ما يُخطط لها وفق الإيرادات التي يتم الحصول عليها خلال السنة، وبما أن الخلل في الإيرادات قد وقع مما انعكس على المصروفات.

وفي جانب الاستثمار تسبب الفساد في العراق الى خفض معدلات نمو الاستثمار الخاص لان الرشوة تمثل تكاليف اضافية لمستثمرين مما دفعهم إلى التقليل من استثماراتهم ومن ثم خفض حجم العرض السلعي الكلي وانخفاض الطلب على الايدي العاملة مما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي. أن التكاليف الإضافية الناتجة عن الرشوة تمثل زيادة في تكاليف الخدمة او السلعة، وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة فالمواطن او المستهلك يدفع اكثر من سعر الخدمة او السلعة الحقيقي بسبب تكلفة الرشوة. في النتيجة تسبب الفساد في العراق بتدني كفاءة الاستثمارات وضعف البنية التحتية التي حدت من الموارد المخصصة للاستثمار، بالإضافة إلى تدخل الوساطة في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش مما ادى الى تدني نوعية الطرق والجسور والمنشآت العامة في العراق.

أصبح الفساد ثقافة سائدة ومشرعنة وتكاثرت الحالات في كل مفاصل الدولة والمجتمع، واصبح المشرعون للقوانين والتعليمات هم المتهمون الاوائل في الفساد والدليل قضية المبالغ

المسروقة من حساب الامانات التابع للهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين والتي تبلغ (3,7) ترليون دينار[3]، ولاسيما بين كبار المسؤولين، وسوف نسرد هذه الحقائق من خلال سلسلة من المقالات القادمة وبنفس الوقت سوف نتطرق الى اهم الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها في العراق لتقليص ظاهرة تفشي الفساد.

يمكن القول ان المرحلة التي يمر بها العراق هي مرحلة استثنائية حيث تتطلب جهود جبارة من كل اطياف وشرائح الشعب العراقي، ولكن يقع الدور الكبير على الأكاديميين والمثقفين للتغلب على العقبات التي تقف امام تطور العراق في كافة الانشطة الاقتصادية، والادارية والسياسية والاجتماعية. في الحقيقة إن مشكلة الفساد في العراق الان هي التي تقف عائق امام تطوره في كافة المجالات، وخصوصا في مجال التنمية الاقتصادية وتعثر مشاريع البنية التحتية، مفكر اقتصادي من أمثال ادم سمث أو جون مينارد كينز لينهض بوضع العراق المأساوي، وإنما يتطلب الى رجال دولة وقادة سياسيين يحرصون على الاموال العامة ويفكرون بالمصلحة العامة، وليس بالمصالح المناطقية والقومية او الحزبية والعشائرية الضيقة. لا شك في انتشار الفساد في كل مفاصل الدولة العراقية من ادنى الهرم الوظيفي والى اعلاه والى كبار المسؤولين، ولهذا تضمن المقال في عنوانه "الكبار مشاركون في الفساد" ولكن هذا لا يبرئ او يعفي الصغار من المسؤولية. حيث اصبحت كل دوائر الدولة تقريبا لا تخلوا من فاسدين ومفسدين، أصبح كل مواطن عراقي يدرك او لديه تجربة عندما يذهب الى اجراء معاملات بسيطة في دوائر الدولة فهو مخير بين دفع رشوة او الانتظار الى فترات طويلة لانقضاء اجراء المعاملة أو ربما اغلب المعاملات ترمى في القمامة. وما زاد الطين بله، اصبحت الرشوة تسمى بسميات اخرى من اجل إعطائها طابعاً اخلاقياً على سبيل المثال لا الحصر تسهيل امر، وأصبح الفاسدون لا يستحون من عمليات الفساد، بل يمكن القول أصبح الفساد ظاهرة ثقافية متغلغلة في المجتمع، وهنا الطامة الكبرى!!!

وبالعودة الى كبار المسؤولين، نحن نضع اللوم والمسؤولية الاكبر على كبار المسؤولين واحزابهم وعلى انتماءاتهم في تفشي الفساد وانتشاره بالعراق. وهنا يمكن القول إذا كان هدف كبار

المسؤولين في الدولة العراقية المكاسب الشخصية والحزبية والقومية والسرقة وحب الذات وجني الاموال والرشوة، فما تكون مصالح الموظفين الصغار غير المكاسب الشخصية! ان التركيز على الرشاوي الكبيرة، ليس الهدف منها التقليل من شأن الرشوة الصغيرة التي تضر بمصلحة المواطن العادي او الفقير خاصة ونحن ندرك ان هؤلاء الفئة الاكثر فقرا في المجتمع لكن الرشاوي الكبيرة يمكنها ان تؤدي الى تدمير الدولة برمتها. وهنا نتساءل كم مدرسة او شارع او سكة حديد يمكن ان يبني مبلغ (3,7) ترليون دينار؟ طبعا هذا يمثل مبلغ بسيط بالمقارنة مع المبالغ المسروقة او التي تهدر خلال كل سنة. على سبيل المثال بالإضافة الى المبلغ المسروق اعلاه خلال عام 2022 اصدرت المحكمة الاتحادية العليا الامر الولائي المرقم (31 / اتحادية / امر ولائي /2022) بإيقاف صرف 70 مليار دينار والمخصص لمكتب رئيس الوزراء بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (226 لسنة 2022)[4]. وهنا يتساءل المواطن العراقي البسيط كيف يمكن ان تتحسن البنى التحتية والاقتصاد والخدمات! وهو يرى ان الضرائب التي يدفعها تذهب الى جيوب كبار الفاسدين وتخلق فجوة اقتصادية بين طبقات المجتمع وتزيد الفقراء فقرا هذا من جهة، ومن جهة اخرى يرى المواطن ان هدف الحكومة من زيادة اخذ الضرائب لتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية غير مجدية ولا تخلق تشابك قطاعي بين القطاعات الاقتصادية.

بين الحين والاخر ومن هنا وهناك نسمع عبر وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي اتهامات فساد بين كبار المسؤولين او بين الاحزاب الحاكمة، ولا تخلوا هذه الاتهامات من حقيقة الفساد حتى وان اختلفت الارقام والحقائق بعض الشي، وبنفس الوقت ليس كل ما يقال هو صحيح، لان السياسة ليس صاحبة مبدأ، بقدر ما هي حالة وصولية لأفراد وجماعات للسلطة باستخدام النظريات والمثاليات والتجليات باسم الدين والاقتصاد الاخلاق وكذلك الصعود من خلال تسقيط الاخرين. وبحسب عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب النائب رحيم الدراجي، إن هناك أكثر من (5) آلاف عقد وهمي، وتسلمت شركات وهمية نسبة تتراوح بين (30–60%) من الأموال استنادا إلى هذه العقود. أهدرت ما بلغ (228) مليار دولار في مشاريع بناء وبنى تحتية[3]، على الورق فقط، وهي قيمة تفوق بثلاث مرات الموازنة العراقية وإجمالي الناتج المحلي

للبلاد بالرغم من الأموال الهائلة التي تتحقق من بيع النفط حيث يحتل العراق المرتبة الثانية في الدول المنتجة للنفط أوبك ولكن يظل معتمدا اعتمادا كليا على الاستيراد حتى للكهرباء والمنتجات النفطية.

والسؤال الذي يمكن طرحه، لماذا معظم المسؤولين الكبار في الدولة العراقية، على الرغم من انهم يمتلكون اموال طائلة، وليسوا بفقراء، ويعرفون أن عملية سرقة اموال الشعب جرما، ولكن ما زالوا يمارسون هذا الجرم، ويعرضون أنفسهم الى مخاطر العقوبات الجزائية وغياهب السجون؟ ان اجابة هذا السؤال بسيطة وواضحة ولا تأخذ تأويل اخر " من امن العقاب اساء الادب". لقد اساء معظم السياسيين واحزابهم الادب مع الشعب العراقي.

أيضا النظام القضائي يفشل في درء الفساد، فيقول القاضي عبد الستار بيرقدار "هناك فاسدين دينوا بقرارات قضائية وصدرت أحكام عقابية بحقهم وفق القانون، ولكن شملهم قانون العفو العام الذي شرعه مجلس النواب"، كما تتهم السلطة التنفيذية بالإخفاق المتعمد في اعتقال المسؤولين عن الفساد بعد اصدار أوامر قضائية ضدهم.

بناءا على ما تقدم، يمكننا القول ان مشكلة انتشار الفساد في العراق لا تتطلب نظريات معقدة او اثباتات جوهرية، فانه يمكن أن يشخصها الطبيب والأستاذ والفلاح والشحاذ، لان القاصي والداني يعرف بانتشار قضايا الفساد. بكلمات أوضح ان جميع العراقيين يتحدثون عن صفقات الفساد واستشرائه في مفاصل الدولة، وخطورته الكبيرة على الاقتصاد، ويدينونه ويدينون الحيتان التي تقف وراءه، لكن على الرغم من ذلك، تشير الوقائع الى تزايد الفساد، وتنامي الحيتان، وتعدد أشكالها وأنواعها وأساليبها، وهذه مفارقة عجيبة حقا! أعني أن جميع العراقيين يتحدثون عن الفساد ويدينونه، إذن لماذا يتنامى ويكثر ويتزايد بهذه السرعة؟ على سبيل المثال لا الحصر، لم أركب في سيارة أجرة إلا وحدثني سائقها عن الفساد وادانته له بقوة، ولم أدخل دائرة رسمية إلا ووجدت جميع الموظفين رئيسا ومرؤوسين يدينون الفساد ويرفضونه! عجيب أمرنا إذن، من أين يأتي الفاسدون والمفسدون، هل هم من كوكب آخر، يهبطون على أرضنا وبلدنا وينشرون الفساد بيننا ثم يغادروننا الى كوكب آخر؟

أوراق سياسات في محاربة الفساد

كلا أيها السادة، هناك فارق كبير بين الكلام وتطبيقه، وهناك قول مأثور يؤكد على أن الكلمات الجيدة لا تعبر بالضرورة عن صدق النوايا وطبيعة الافعال، فأنت أو أنا أو هو، حين نتحدث بكلام جميل، يمكننا أن نخفي وراءه ما هو أسوأ من النوايا والافعال التي نريد أن نُقْدِم عليها أو نمارسها، وهكذا يمكن القول إننا ندين الفساد ونمارسه في آن واحد، هذه الازدواجية ليست غريبة، خاصة في غياب القانون الحقيقي الرادع للفساد وأصحابه، بالإضافة الى اسباب اجتماعية وسياسية كثيرة. وينتابني الفضول هنا بأن اذكر هذه الحقيقة المرة، لقد عزمت امري للدخول الى الانتخابات كوني ارى في نفسي الكفاءة لذلك، ولكن تفاجأت بان الناس من هنا وهنالك يسألوني، ماهي الفوائد والمكتسبات الشخصية التي يمكن ان أقدمها لكل شخص ما ان فزت في الانتخابات او ربما طلب البعض اشياء، من المخجل ذكرها في هذا المقال! ولم اجد احدا يتحدث عن مصالح المجتمع والدولة، وهذا ما اردت التنويه له هو أننا ندين الفساد ونمارسه في آن واحد، فكيف نمنع من بيده التصرف بموازين الدولة (اعضاء مجلس النواب ورجالات الدولة) من الفساد بينما يمارسه معظم ابناء الشعب على اتفه الاسباب. أن الرشوة الانتخابية امر يؤدي إلى ريبة بالعملية السياسية، وسيوصل بالضرورة مرشحين منحرفين مجرمين بجريمة الرشوة إلى المناصب السيادية.

لذا يجب بناء المجتمع العراقي وزرع روح المواطنة اولا قبل الانطلاق لمحاربة الفساد ، لان محاربة الفساد اصبحت ظاهرة تتطلب المواجه من جميع الاتجاهات، واول خطوة تبدأ بمحاربة الجهل، الذي اخذ يسري في شريان المجتمع، ولا ندعي عملية اصلاح المجتمع سهلة، ولكن ما باليد حيلة، لان اسوأ ما قد يصيب الشعب، هو ان يموت حيا، فلا يكون الموت بتوقف النبض فقط، وانما يكون الموت باليأس والخوف والبطالة والعوز والفقر والقلق، وانتظار المستقبل المجهول بلا امل او حافز او رغبة. والاسوأ من كل هذا، ان يتقبل الشعب كل هذا ويعتاد عليه، وان لا يسعى لتغيره، بكل ما اوتيه من طموحا وعزما وقوة، وهذا ما اشهده في الشعب العراقي مع شديد الأسف، هو انتظار القدر المحتوم. وهنا يمكن الاستشهاد بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾. اذ يجب نبذ النفوس المريضة في المجتمع.

أوراق سياسات في محاربة الفساد

ان هذا المقال انطلق من رحم معاناة الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق ليضع النقاط على الحروف من خلال ذكر بعض الحقائق والارقام عن الفساد والمفسدين ومن خلفهم، ثم حاول الباحث جاهدا، بوضع افكار اولية لتساعد على انتشال العراق من مستنقع الفساد والحد من انتشاره، ولكن لم يسع هذا المقال تلخيص الاستراتيجية الضرورية للتخلص من مشكلة الفساد بالعراق. علما ان هذا المقال هو عبارة عن مقدمة كتاب لم يتم نشره بعد. حاول الكاتب تأليف هذا الكتاب بأسلوب بسيط وسلس وليس بأسلوب التنظير او الاسلوب الأكاديمي، وانما بأسلوب يحاكي واقع الوضع السياسي والاقتصادي في العراق من اجل توجيه الكتاب الى أكثر عدد من القراء ومن كل طبقات المجتمع العراقي. وفي الختام لا يسعني الا ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى هيئة تحرير موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين لملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

(*) د. أحمد حسين البدري خريج الجامعة الأمريكية في القاهرة 2020، دكتوراه في الاقتصاد، متخصص في مجال التنمية الاقتصادية والاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والاقتصاد القياسي، لاسيما دراسات الشرق الأوسط وجنوب افريقيا. يعمل حاليًا في ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

الهوامش

[1] وزارة المالية دائرة المحاسبة قسم التوحيد/ نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الجارية والاستثمارية لغاية كانون الاول لسنه 2021.

[2] هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي،2021.

[3] وزارة المالية ، مكتب الوزير ، العدد (1125) التاريخ (2022/10/12) ، موضوع المتاب تحقيق / مرسل الى هيئة النزاهه الاتحادية.

[4] المحكمة الاتحادية العليا ، الامر الولائي المرقم (31 / اتحادية / امر ولائي /2022).

[*] د. أحمد حسين البدري خريج الجامعة الأمريكية في الولايات المتحدة الامريكية (Southern Illinois University Carbondale)/ 2020 ، دكتوراه في الاقتصاد، متخصص في مجال التنمية الاقتصادية والاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والاقتصاد القياسي ولاسيما الدراسات في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. يعمل حاليًا في ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين